

تصريح لمحافظ البنك المركزي العراقي

ان البرنامج التمويلي الذي أطلقه البنك المركزي للنهوض بالقطاعين الصناعي والزراعي وكذلك برنامج تحفيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبمبالغ أجمالية قدرها (٦ ترليون دينار) يتوقف نجاحهما على تطبيق قانون حماية المنتج المحلي وقانون حماية المستهلك وقانون التعرفة الجمركية ، والحد من سياسة اغراق السوق المحلية بالمستوردات ، كما يتطلب تطبيقاً فعالاً للتقييس والسيطرة النوعية ، والسيطرة على المنافذ الحدودية البرية والبحرية والتي تمارس فيها كل انواع التلاعب والتحايل والتزوير بما لا يفوت فقط نسبة كبيرة من المتحصلات المالية الممكنة للخزينة العامة بل تؤدي الى الحاق الضرر بالاقتصاد الوطني وبالمواطن والمجتمع من خلال ادخال البضائع الرديئة وفاقدة الصلاحية ، والفاقة للمواصفات والمعايير .

ان البنك المركزي يدرك تماماً بأن برنامجه في توفير وتسهيل التمويل لمبادرات المشاريع الصناعية والزراعية هو عامل من عوامل النهضة بالقطاعين إلا ان هناك عوامل أخرى لا تقل اهمية عن ذلك

مما يتطلب بذل الجهود الحثيثة لتطبيق القوانين والتعليمات ذات العلاقة ، وكذلك تفعيل برنامج الحكومة في دعم القطاع الخاص وحسب المحاور والقطاعات التي جاءت في الخطة والتي منها تحسين بيئة العمل بالتبسيط ورفع المعوقات والروتين والفساد ، ومنها أيضاً إشراك القطاع الخاص في رسم الخطط والسياسات ، وتخلي الوزارات عن النشاطات الاقتصادية والخدمية لصالح القطاع الخاص ، حيث لا يمكن ان تبقى بعض الوزارات محتكرة لكافة النشاطات الاقتصادية في الوقت الذي يتفق الجميع على ان التحول الى القطاع الخاص هو السبيل للنهوض بالواقع الاقتصادي وتنويع القاعدة الانتاجية للبلد والحد من ظاهرة البطالة .

البنك المركزي العراقي

٢٠١٥ / ٩ / ٨